

الفلاحة الصحراوية بوابة التنمية الزراعية المستدامة في الجزائر "ولاية أدرار نموذجا"

Saharan agriculture is the portal for sustainable agricultural development in Algeria "Adrar state as a model"

محمد بن يبا (Mouhemed.benyaba)^{1*}، بلقاسم ميموني (belkesem.mimouni)²،
عبود ميلود (abboudmiloud)³

¹ جامعة أحمد دراية أدرار (الجزائر)، med.benyaba@univ-adrar.edu.dz

² جامعة أحمد دراية أدرار (الجزائر)، bel.mimouni@univ-adrar.edu.dz

³ جامعة أحمد دراية أدرار (الجزائر)، abboudmiloud@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/05/06 تاريخ القبول: 2021/06/26 تاريخ النشر: 2021/06/30

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز مدى مساهمة الفلاحة الصحراوية في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة في الجزائر من خلال دراسة واقع القطاع بولاية أدرار خلال الفترة (2015-2020). وتوصلت الدراسة إلى أن قطاع الفلاحة ساهم بشكل كبير في توفير كميات معتبرة من المنتجات النباتية والحيوانية مما أدى إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي للولاية وتوفير مناصب شغل للعديد من البطالين، ضف إلى ذلك المحافظة على البيئة عبر استخدام تقنيات حديثة في السقي وضخ المياه.

الكلمات المفتاحية: الفلاحة الصحراوية، القطاع الفلاحي، التنمية الزراعية المستدامة، الإنتاج الزراعي.

تصنيف (JEL): Q01، O18.

Abstract

This study aims to highlight extent of the contribution of desert agriculture to achieving sustainable agricultural development in Algeria by studying the reality of the sector in the wilaya of Adrar during the period (2015-2020).

The study found that the agricultural sector contributed significantly to providing significant quantities of plant and animal products, which led to achieving self-sufficiency in the state and providing job opportunities for many unemployed, add to that the preservation of the environment through the use of modern technologies in irrigation and pumping water.

Keywords:: Desert cultivation; Agricultural sector; Sustainable agricultural development; Agricultural production.

JEL classification: Q01, O18.

مقدمة:

يلعب القطاع الفلاحي دورا بارزا في اقتصاديات أغلب الدول، فهو يساهم في نمو الناتج المحلي الإجمالي، توفير مناصب الشغل وبالتالي الحد من مشكلة البطالة، وبالتالي يعد أحد القطاعات الإستراتيجية التي لها دور حيوي في ضمان التنمية الزراعية المستدامة. والجزائر كغيرها من الدول تسعى جاهدة لتطبيق استراتيجيات اقتصادية تهدف لتنويع الموارد الاقتصادية خارج قطاع المحروقات لتحقيق التنمية، وباعتبار الفلاحة من بين أهم القطاعات التي يمكنها المساهمة في هذا التنوع بما يتناسب وسيرورة النشاط الاقتصادي والاجتماعي من جهة، والشروط التي تفرضها هذه التنمية من جهة أخرى، خاصة في المناطق الصحراوية نظرا لما تنفرد به هذه المناطق من خصائص اقتصادية وطبيعية تجعلها قادرة على دفع عجلة نمو النشاط الاقتصادي المعاصر.

وتعتبر ولاية أدرار أحد هذه المناطق الصحراوية، حيث تشهد نقلة نوعية في القطاع الفلاحي تجسدت في بروز ملامح جديدة لهذا النشاط الذي تحول من فلاحة معيشية محدودة لا تتعدى البساتين إلى مساحات زراعية واسعة، حيث احتلت مكانة رائدة في مختلف المجالات الزراعية بعد انتهاج سياسة واضحة المعالم من قبل الدولة واستغلال المقومات الموجودة في المنطقة لتنشيط القطاع.

إشكالية البحث:

بناء على ما سبق، وفي ظل رهانات وتحديات الدولة الجزائرية وتعهدات الحكومة بتطوير وعصرنة القطاع خاصة في المناطق الصحراوية، والذي تعول عليه لتخفيف أعباء الاستيراد وتحقيق الاكتفاء الذاتي الأمر الذي من شأنه أن ينعش الاقتصاد الوطني، وعليه تحاول هذه الدراسة الإجابة عن الإشكالية التالية:

ما مدى اعتبار الفلاحة الصحراوية كآلية لتحقيق التنمية الزراعية المستدامة في الجزائر من خلال دراسة حالة القطاع بولاية أدرار خلال الفترة (2015-2020)؟

فرضية البحث:

للإجابة على إشكالية البحث تم الانطلاق من الفرضية الرئيسية التالية:

- لقد ساهم القطاع الفلاحي بولاية أدرار في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة في الجزائر خلال الفترة (2015-2020).

أهداف البحث:

يسعى هذا البحث لتحقيق جملة من الأهداف أبرزها:

- توضيح المفاهيم الأساسية المتعلقة بالتنمية الزراعية المستدامة؛
- الوقوف على حجم الإنتاج النباتي والحيواني وتحليله؛
- إبراز مساهمة القطاع الفلاحي في التنمية الزراعية المستدامة بولاية أدرار؛

- فتح المجال لغرض إجراء أبحاث ودراسات مستقبلية حول هذا الموضوع الاستراتيجي، لما له من أهمية قصوى للنهوض بالاقتصاد الوطني.

منهجية البحث:

بغرض الإجابة عن الإشكالية السابقة والإلمام بمختلف جوانب الموضوع تم الاعتماد في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي الذي يتلاءم وطبيعة الموضوع، أما فيما يخص الأدوات والطرق العلمية المتعلقة بجمع المعلومات فقد تم الاعتماد أساسا على:
أ. المسح الأكاديمي للأبحاث والدراسات السابقة المتصلة بموضوع البحث المتاحة في المكتبات وعبر شبكة الأنترنت.

ب. البيانات الميدانية: تم الحصول عليها من مديرية المصالح الفلاحية لولاية أدرار خلال سنة 2020.

1. الإطار المفاهيمي للتنمية الزراعية المستدامة:

1.1. مفهوم التنمية الزراعية المستدامة:

قبل الوقوف على مفهوم التنمية الزراعية المستدامة لابد من الإشارة لمفهومى الفلاحة والاستدامة، فالفلاحة تعني مجموعة الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالنباتات والحيوانات وتتوفر على إنتاج ينفع الإنسان منها الغذاء ... وتنقسم على قسمين الفلاحة التقليدية والفلاحة العصرية وتتجلى أهمية الفلاحة في توفير الغذاء وتوفر الشغل وتنشيط القطاعات الاقتصادية كالتجارة والصناعة (عزام البلاوي، 1967، ص22).

أما الاستدامة فهي مصطلح بيئي يصف كيف تبقى النظم الحيوية متنوعة، ومع مرور الوقت تنطوي فكرة التنمية الفلاحية المستدامة على مجموعة من المسائل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية وكذا مسألة الأمن الغذائي (رزيقة غراب، 2015، ص60).

وهناك العديد من التعاريف للتنمية الزراعية المستدامة نذكر منها:

هي كافة الإجراءات التي من شأنها زيادة الإنتاج الفلاحي المتاح لعملية التنمية الاقتصادية مع الحفاظ على حقوق الأجيال القادمة (محمد لين نور، 2012، ص96).

وقد عرفت منظمة الأغذية والزراعة على أنها: إدارة وصيانة قاعدة الموارد الطبيعية وتوجيه التغيير التقني والمؤسسي على نحو يكفل تحقيق الاحتياجات البشرية للأجيال الحاضرة والمقبلة وتليبيتها المستمرة، وتضمن هذه التنمية موارد الأراضي والمياه والموارد الوراثية النباتية والحيوانية، ولا تؤدي إلى تدهور البيئة، وهي ملائمة من الناحية الفنية ومجدية اقتصاديا ومقبولة اجتماعيا (فهبي بشاي، 2003، ص24).

وعرفت أيضا على أنها: التوازن بين استهلاك الموارد وضمان حق الأجيال القادمة منها عن طريق الاستخدام الأمثل لعناصر الإنتاج الزراعي، الحفاظ على خصوبة التربة، حماية البيئة

والحفاظ على الطاقة الإنتاجية المستدامة لعناصر الإنتاج من خلال الاستهلاك الرشيد للطاقة الناضبة والاستثمار في الطاقات المتجددة (محمد سمير أبو سليمان وآخرون، 2007، ص12).

2.1. شروط التنمية الزراعية المستدامة

لكي يكون القطاع الزراعي مستداما لابد من توفير بعض الشروط الضرورية، والتي يمكن إيجازها في العناصر التالية (مراد جبارة، 2015، ص137):

- العدالة الاجتماعية من خلال ضمان تلبية الحاجات الأساسية لكل أفراد المجتمع؛
- الجدوى الاقتصادية من خلال تحقيق المزارعين للاكتفاء الذاتي وتحقيق قدر معين من الأرباح؛
- السلامة البيئية من خلال المحافظة على البيئة والحد من فقدان العناصر الغذائية.

3.1 أهداف التنمية الزراعية المستدامة

يمكن تلخيص الأهداف الأساسية للتنمية الزراعية المستدامة في النقاط التالية (كروش نور الدين، 2019، ص524):

- زيادة الدخل الوطني من خلال مضاعفة الإنتاج الفلاحي، وهو ما من شأنه الرفع من مستوى الدخل الفردي الحقيقي الذي بدوره ينعكس على تحسين رفاهية الأفراد؛
- توفير الغذاء والقضاء على المجاعة وسوء التغذية، وهذا بتوجيه الزيادة في الإنتاج الزراعي لتلبية حاجيات الأفراد المتزايدة، الأمر الذي يعزز الأمن الغذائي للدولة؛
- التقليل من نسب البطالة المرتفعة عموما في الأوساط الريفية، من خلال العمل على خلق وظائف جديدة لأفراد المجتمع؛
- زيادة خصوبة التربة والحفاظ على مستواها في المدى البعيد، بالإضافة إلى التفاعل البناء مع جميع الأنظمة الطبيعية؛
- مراعاة الآثار الاجتماعية والبيئية من حيث العلاقة السوية بين المنتج والمستهلك، وكذا تطبيق دورة مغلقة لإنتاج واستخدام الأسمدة العضوية.

4.1 معوقات التنمية الزراعية المستدامة

هناك العديد من العوامل التي تحد من نجاعة التنمية الزراعية المستدامة نذكر منها (رزيقة غراب، 2015، ص61):

- غياب إستراتيجية تفرض ترشيد استخدام الأراضي ووقف الزحف العمراني على الأراضي الزراعية؛
- تلوث البيئة الزراعية الريفية بالمبيدات والحشائش الضارة؛
- تلوث البيئة البحرية والمياه الجوفية ومجري الأنهار بالملوثات الحيوية والكيميائية؛
- غياب سياسة صارمة تمنع قطع الأشجار وإزالة النباتات؛

- قلة الاهتمام بالبحث العلمي في المجال الزراعي.

2. تقديم القطاع الفلاحي بولاية أدرار

من خلال هذا المحور يمكن عرض قطاع الفلاحة بولاية أدرار، لا سيما وأن هذه الولاية تعتبر الوجهة المستقبلية للعديد من المستثمرين في هذا القطاع، وذلك من خلال الوقوف على المؤهلات الفلاحية التي تمتاز بها.

1.2 الموقع الجغرافي:

تحتل المنطقة موقع استراتيجي هام بالإضافة إلى كونها منطقة حدودية وبهذا تنقسم المنطقة نظرا لشساعة ترابها إلى أربعة أقاليم هي:

- إقليم قورارة: ويتمثل في أربعة دوائر هي: تتركوك - تيميمون - شروين - أوقروت.
- إقليم توات: ويتمثل في خمس دوائر هي: أدرار - تسابيت - فنوغيل - زاوية كنتة - رقان.
- إقليم تديكالت: ويتمثل في دائرة واحدة هي: أولف
- إقليم تنزروفت: ويتمثل في دائرة واحدة: برج باجي مختار

* يسود الولاية مناخ صحراوي بارد شتاءً، تصل درجة حرارته إلى صفر درجة مئوية في أشهر الشتاء (ديسمبر، يناير) وحار صيفا تصل درجة حرارته ما بين 45_48 درجة مئوية، وتقل كمية الأمطار عن 50 ملم سنويا ولكنها فجائية في بعض الأحيان وقليلة الفعالية، تجتاح المنطقة رياح موسمية مصحوبة بزوايا رملية تنعدم فيها الرؤيا خاصة في أشهر الربيع (مارس، افريل).

2.2 مقومات القطاع الفلاحي بالولاية:

تزرخ ولاية أدرار بموارد وإمكانات كبيرة قادرة على تلبية الاحتياجات من المنتجات الغذائية وتوفير فرص العمل للسكان، ويمكن تلخيصها في النقاط التالية:

أ- الموارد الطبيعية:

تحتوي ولاية أدرار على أراضي فلاحية واسعة، حيث قدرت المساحة الفلاحية الإجمالية بهذه الولاية بـ 584318 هكتار إلى غاية منتصف سنة 2020، بعدما كانت مقتصرة على الواحات والبساتين وذلك بفضل سياسة استصلاح الأراضي الفلاحية التي انتهجتها الدولة والبرامج والامتيازات التي خصصتها منذ الاستقلال لا سيما منها الموجهة لفائدة ولايات الجنوب بهدف تحقيق الأمن الغذائي، وقد مكنت مختلف البرامج المسطرة في هذا الإطار من استغلال 54612 هكتار من المساحة الفلاحية الإجمالية منها 47223 هكتار مساحة مسقية، كما ساعدت هذه الآليات في تحفيز النشاط الفلاحي بالمنطقة حيث تم استحداث 34459 مستثمرة فلاحية عبر مختلف أقاليم الولاية وهي مصنفة كما يلي:

- مستثمرات تقليدية: 22671 مستثمرة بمساحة 230054 هكتار؛
- مستثمرات في إطار الامتياز الفلاحي (Concession): 5954 مستثمرة بمساحة 170009 هكتار؛

- مستثمرات في إطار حيازة الملكية العقارية الفلاحية (APFA): 5829 مستثمرة بمساحة 113791 هكتار؛
 - محطات تجارب ومزارع نموذجية (EPA): 04 مستثمرات بمساحة 866 هكتار.
- ب- الموارد المائية والكهرباء:

يعتبر الماء العامل الأساسي في استغلال الأراضي الفلاحية، وبالنظر لطبيعة المنطقة الصحراوية فإنها تتميز بندرة الأمطار، وبالتالي فإن مصدر الماء هو الآبار العميقة والآبار العادية وكذا الفقارات، ومن أجل تدعيم قدرات الإنتاج الفلاحي قامت المصالح المعنية بولاية أدرار بتوفير الموارد المائية عن طريق حفر أكثر من 495 بئر عميق يصل منسوبها إلى نحو 19800 لتر في الثانية، إلى جانب أزيد من 14350 بئر عادي، مع تدعيم نظام الفقارات المائية بواسطة الترميم والصيانة، ويصل عددها إلى 706 فقارة حسب إحصائيات سنة 2020.

يضاف إلى ذلك شق أكثر من 98 كلم من المسالك الفلاحية، وكذا ربط المحيطات الفلاحية بالطاقة الكهربائية التي أصبحت عاملا مهما في تدعيم الإنتاج الفلاحي، وذلك على مسافة 196 كلم إضافة إلى تجهيز 43 بئر عميق.

3. مساهمة الفلاحة الصحراوية في التنمية الزراعية المستدامة بولاية أدرار

1.3 الإنتاج النباتي:

هناك العديد من النباتات التي تتم زراعتها بولاية أدرار، غير أنه في دراستنا هذه سنركز على أهمها وهي الحبوب والخضروات.

أ- زراعة الحبوب:

تعتبر الحبوب من أهم المحاصيل الزراعية بولاية أدرار، وتضم كل من: القمح الصلب، القمح اللين، الذرة الصفراء، الشعير، الخرطال، ويعتبر القمح أهم هذه المحاصيل باعتباره مادة إستراتيجية نظرا للأهمية التي يحتلها في الاستهلاك الغذائي، كما تحتل المساحة الزراعية المخصصة للحبوب نسبة كبيرة من مجموع المساحات الصالحة للزراعة بالولاية على وجه العموم، ومن مجموع المساحة المخصصة للإنتاج النباتي على وجه الخصوص.

ويوضح الجدول رقم (01) تطور المساحة المزروعة والإنتاج الإجمالي من الحبوب خلال المواسم الفلاحية الخمسة الأخيرة.

الجدول 1. تطور زراعة الحبوب عبر ولاية أدرار

الموسم الفلاحي	المساحة (هكتار)	المزروعة	منها تحت الرش المحوري (هكتار)	الإنتاج الإجمالي (قنطار)	المردودية الإجمالية (قنطار/هكتار)
2016-2015	10 576	4 360	331 386	31	
2017-2016	12 918	7 190	371 149	29	
2018-2017	17 187	11 273	531 167	31	
2019-2018	18 864	12 737	732 514	39	
2020-2019	21 124	14 712	909 380	43	

المصدر: مصلحة الإحصائيات الفلاحية، مديرية المصالح الفلاحية لولاية أدرار 2020.

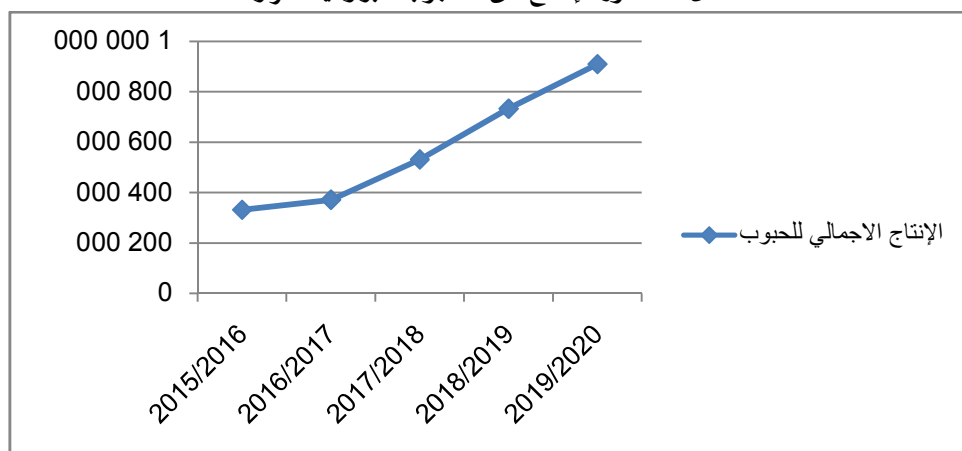
يتبين خلال الجدول رقم (01) التطور الحاصل في المساحة المزروعة من الحبوب موسما بعد آخر، حيث ترتفع من موسم لآخر طيلة فترة الدراسة وقد بلغت أقصى حد لها خلال الموسم الفلاحي الأخير 2020/2019 بحوالي 21124 هكتار بزيادة قدرها 100% عن ما كانت عليه في موسم الأساس 2016/2015، ويعزى هذا الارتفاع بالدرجة الأولى إلى التوسع الحاصل في عمليات استصلاح الأراضي الزراعية على مستوى إقليم ولاية أدرار عن طريق استلام العديد من الفلاحين لعقود الامتياز على الأراضي الفلاحية التابعة للدولة مما مكّهم من التقدم لطلب التمويل البنكي لتجسيد مستثمراتهم في إطار ما يسمى قرض التحدي.

كما يلاحظ أيضا من خلال الجدول أن الإنتاج الإجمالي من الحبوب يرتفع من موسم لآخر بسبب ارتفاع المساحة المزروعة من جهة، وكذا انتشار أسلوب الري بواسطة الرش المحوري، حيث مكن هذا الأسلوب من استغلال الأراضي الزراعية بصورة كثيفة عدة مرات خلال السنة (الذرة الصفراء ثم القمح الصلب) نظرا لخصائص الري التي يقدمها الأنبوب المحوري من تحكم في كميات المياه وكذا الفعالية والتسميد في عملية المداواة، ضف إلى ذلك ضمان شراء المنتج من القمح من طرف تعاونية الحبوب والبقول الجافة، والذرة من الديوان الوطني لتغذية الأنعام، وكذا دعم الطاقة الذي يتحصل عليه الفلاح بعد نهاية الموسم من طرف المصالح الفلاحية بالولاية.

كما أن المردودية الإجمالية للهكتار الواحد من القمح عرفت ارتفاعا مستمرا في المواسم الفلاحية الثلاثة الأخيرة للدراسة، خاصة في الموسم الأخير 2020/2019 حيث وصلت إلى 43 قنطارا في الهكتار ويعود السبب في ذلك إلى وجود موردين خواص لبيع بذور ذات جودة عالية مقارنة بتلك التي توفرها تعاونية الحبوب والبقول الجافة.

ولتوضيح ذلك أكثر يمكن الاستعانة بالشكل التالي:

الشكل 1. تطور الإنتاج من الحبوب عبر ولاية أدرار



المصدر: من إعداد الباحثين استنادا للجدول رقم 1

ب- زراعة الخضروات:

تمتاز ولاية أدرار بنوعية جيدة للكثير من الخضروات المنتجة على أراضيها، سواء المنتجة في البيوت البلاستيكية أو تلك المنتجة في المساحات الحقلية.

ويبين الجدول رقم (02) تطور المساحة المزروعة والإنتاج الإجمالي من الخضروات خلال المواسم التي تمت فيها هذه الدراسة.

الجدول 2. تطور زراعة الخضروات عبر ولاية أدرار

الموسم الفلاحي	المساحة المزروعة (هكتار)	الإنتاج (قنطار)	منها الصناعية (قنطار)	الطماطم
2016-2015	5 120	723 469	144 694	
2017-2016	4 058	567 434	158 882	
2018-2017	4 998	623 116	218 091	
2019-2018	5 282	695 286	292 020	
2020-2019	6 411	798 617	365 048	

المصدر: مصلحة الإحصائيات الفلاحية، مديرية المصالح الفلاحية لولاية أدرار 2020.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (02) أن المساحة المزروعة من الخضروات عرفت انخفاضا خلال الموسم الثاني للدراسة 2017/2016 بمقدار 1062 هكتار ويعود السبب في ذلك إلى مشاكل التسويق التي كان يعاني منها الفلاحين في تلك الفترة، غير أنها عاودت الارتفاع بداية من الموسم الفلاحي 2018/2017 إلى غاية نهاية الدراسة، ويعود السبب في ذلك إلى توزيع مقررات استفادة جديدة على المستثمرين في مجال الخضروات من جهة والطلب الكبير على الخضر والفواكه الصحراوية في بعض فصول السنة من جهة أخرى.

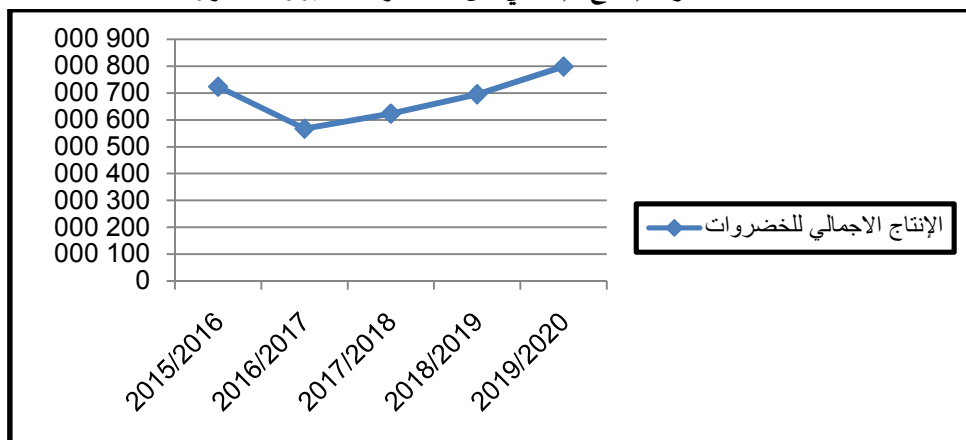
أما بالنسبة للإنتاج الفلاحي فنلاحظ كذلك بأنه انخفض خلال الموسم 2017/2016، غير أنه عرف ارتفاعا مضطربا خلال باقي مواسم الدراسة، ويعود السبب في ذلك أساسا إلى ارتفاع المساحة المزروعة وكذا زيادة استعمال مجموعة من التقنيات الحديثة كالسقي بالتقطير، السقي بالرش، والزراعة المحمية في البيوت البلاستيكية.

وتعتبر الطماطم من أهم الخضروات التي يتم إنتاجها بالولاية، ويلاحظ من خلال الجدول السابق أن كمية الإنتاج في تزايد مستمر طيلة فترة الدراسة، ويعود السبب في ذلك إلى إنجاز مصنع لإنتاج الطماطم المصبرة ببلدية رقان لأحد المستثمرين الخواص من أجل احتواء الكميات المتوفرة من مادة الطماطم التي تنتج بالولاية، وهو ما شجع الفلاحين على الإنتاج بدون تخوف بسبب تسويق الكميات المنتجة مباشرة إلى المصنع.

كما عرفت منطقة أوقروت في السنوات الأخيرة إقبالا كبيرا من المستثمرين الخواص الذي حولوا أراضي قاحلة إلى أقطاب فلاحية كبيرة، كزراعة الخيار الذي يمتاز بنوعية جيدة، حيث أصبح يسوق مباشرة إلى مصانع إنتاج غسول الشعر وبعض الكريما، وهو ما سمح بتشغيل العشرات من البطالين بالمنطقة.

ويتجلى ذلك بوضوح من خلال الشكل التالي:

الشكل 2. تطور الإنتاج الإجمالي من الخضروات عبر ولاية أدرار



المصدر: من إعداد الباحثين استنادا للجدول رقم 2

2.3 الإنتاج الحيواني:

يعتبر الإنتاج الحيواني مكملا حيويا للإنتاج النباتي من حيث الطلب على الأغذية العلفية المتنوعة، أو ما يحققه من دخل زراعي مهم من حيث مساهمته في تغطية الاحتياجات الاستهلاكية للسكان.

ويتجلى الإنتاج الحيواني للولاية من خلال الجدول الموالي:

الجدول 3. تطور الإنتاج الحيواني عبر ولاية أدرار

الموسم الفلاحي	اللحوم (قنطار)	الحمراء	اللحوم (قنطار)	البيضاء	الحليب (لتر)
2016-2015	60 650		11 476		13 084 000
2017-2016	51 999		22 833		9 843 000
2018-2017	71 855		21 183		8 523 000
2019-2018	66 091		16 761		12 298 000
2020-2019	64 235		15 101		10 620 000

المصدر: مصلحة الإحصائيات الفلاحية، مديرية المصالح الفلاحية لولاية أدرار 2020.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (03) تذبذب إنتاج اللحوم البيضاء والحمراء بين الارتفاع والانخفاض، وإن كان الانخفاض هو السائد، فبالنسبة للحوم الحمراء فقد عرفت انخفاضا خلال الموسم 2017/2016 بمقدار 8651 قنطار، لترتفع بعدها بمقدار 19856 في الموسم الموالي 2018/2017، ثم تعاود الانخفاض في الموسمين الأخيرين للدراسة لتستقر عند 64235 قنطار في الموسم 2020/2019.

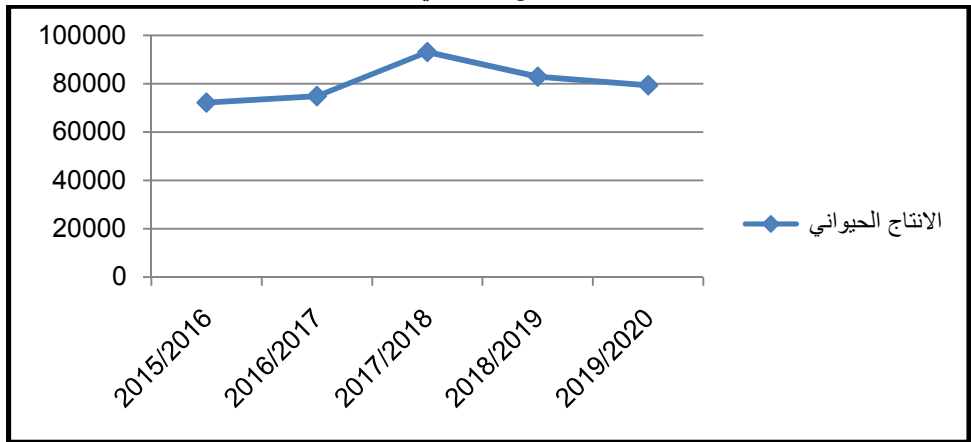
أما بالنسبة للحوم البيضاء فقد عرفت ارتفاعا كبيرا في الموسم 2017/2016 بنسبة زيادة تقدر بـ 50 %، لتتخفض بعدها تدريجيا في باقي مواسم الدراسة لتصل إلى 15101 قنطار في الموسم الأخير 2020/2019.

أما الحليب فقد عرف بدوره تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض، حيث كانت أعلى قيمة له في الموسم 2016/2015، أما أدنى قيمة له فكانت في الموسم 2018/2017، ورغم ذلك فالنتائج المتوصل إليها في إنتاج هذه المادة الأساسية تبقى بعيدة عن المستوى المطلوب بسبب افتقار الولاية لمساحات رعوية من جهة وغلاء الأعلاف من جهة أخرى.

وتجدر الإشارة أن الولاية تحصي ثروة حيوانية تتمثل في حوالي 1249 رأس من الأبقار، وأكثر من 507786 رأس من الأغنام وما يفوق 166077 رأس من الماعز وأكثر من 56602 رأس من الإبل.

ويمكن توضيح ذلك أكثر من خلال الشكل التالي:

الشكل 3. تطور الإنتاج الحيواني عبر ولاية أدرار



المصدر: من إعداد الباحثين استنادا للجدول رقم 3

خلاصة (نتائج وتوصيات)

لقد كان لمختلف البرامج والعمليات التي تجسدت بقطاع الفلاحة بولاية أدرار الأثر الإيجابي الكبير بخصوص تحسين أداء القطاع من خلال تطوير المساحة الفلاحية المستغلة وزيادة الإنتاج الفلاحي والحيواني إلى جانب فك العزلة عن سكان القصور (باعتبارهم الأكثر ممارسة للنشاط الفلاحي بالولاية) بفضل فتح المسالك الفلاحية، كما سمحت هذه العمليات أيضا في إدخال أنظمة حديثة في طرق السقي مما ساهم في الرفع من مردودية الهكتار الواحد إضافة إلى عصنة المستثمرات الفلاحية باستعمال العتاد الحديث والمتطور والمحافظة على الزراعة الواحاتية من خلال برنامج صيانة الفقاير وإعادة الاعتبار إلى هذا النمط من السقي التقليدي.

ومن خلال ما تم عرضه من نتائج فإنه يتم قبول فرضية البحث التي تنص على أن القطاع الفلاحي يعتبر كآلية لتحقيق التنمية الزراعية المستدامة بولاية أدرار خلال الفترة (2015-2020).

كما تقترح الدراسة التوصيات التالية:

- العمل على زيادة مقومات الجذب للتوطين في الجنوب من خلال تفعيل برامج التنمية الزراعية لزيادة المساحة المستغلة والمسقية؛
- الاهتمام بجودة البذور والأسمدة وتوفير الإمكانات اللازمة من جرارات، حصادات، آلات المدرس.. الخ؛
- دفع عملية الاستثمار في المجال الزراعي بالمناطق الصحراوية من خلال تقديم تحفيزات وامتيازات جديدة؛
- صيانة وترميم الفقرات والعناية بها، وذلك بهدف الحفاظ عليها كإرثا حضاريا بالمنطقة من جهة، ودورها الاقتصادي والإيكولوجي من جهة أخرى؛
- توسيع استخدام الطاقات البديلة والمتجددة (الهوائية والشمسية) في عملية السقي وضخ المياه للمحافظة على البيئة؛
- تفعيل أساليب التمويل الإسلامي الموجهة للقطاع الفلاحي؛
- إنشاء مستثمرات فلاحية جديدة لإنتاج المواد الإستراتيجية كقصب السكر والزيتون النباتية، وهذا أحد الأهداف الأساسية في برنامج عمل الحكومة الجديدة.

المراجع:

- عزام البلاوي، (1967)، التنمية الزراعية إشارة للدول العربية، معهد البحوث والدراسات العليا، القاهرة.
- رزيقة غراب، (2015)، إشكالية الأمن الغذائي المستدام في الجزائر: واقع وأفاق، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، (العدد13)، ص ص 54-67.
- محمد لمن نور، (2012)، دور الموازنة العامة في التنمية الفلاحية والريفية كبديل اقتصادي خارج قطاع المحروقات، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر.
- فهمي بشاي، (2003)، نحو التنمية الزراعية المستدامة في العراق، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، روما.
- محمد سمير أبو سليمان وآخرون، (2007)، البيئة والتنمية الزراعية المستدامة، مركز البحوث الزراعية، جمهورية مصر العربية.

- مراد جبارة، (2015)، دور التنمية الزراعية المستدامة في تحقيق الأمن الغذائي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر.
- نور الدين كروش، (2019)، دور التمويل الفلاحي في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد: 08 (العدد: 04)، ص ص 520-531.